

Distr.: General
3 September 2014
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والستون

البنود ١٩ (د) و (هـ) و (و) من جدول الأعمال المؤقت*

التنمية المستدامة: حماية المناخ العالمي لمنفعة الأجيال
البشرية الحالية والمقبلة

تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في
البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من
التصحر، وبخاصة في أفريقيا

اتفاقية التنوع البيولوجي

تنفيذ اتفاقيات الأمم المتحدة المتعلقة بالبيئة

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى الجمعية العامة التقارير المقدمة من أمانات اتفاقية
الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان
التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو التصحر، وبخاصة في أفريقيا، واتفاقية التنوع البيولوجي.

* A/69/150.



الرجاء إعادة استعمال الورق

071014 071014 14-59109 (A)



المحتويات

الصفحة

أولاً -	تقرير الأمين التنفيذي لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ عن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ المعقود في وارسو، في عام ٢٠١٣	٤
ألف -	موجز	٤
باء -	الجزء الرفيع المستوى	٥
جيم -	نتائج الدورة التاسعة عشرة لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية	٦
دال -	نتائج الدورة التاسعة لمؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو...	١١
هاء -	الاستنتاجات والتوصيات	١٢
ثانياً -	تقرير عن تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا	١٣
ألف -	معلومات أساسية	١٣
باء -	النتائج الرئيسية ذات الصلة بالجمعية العامة التي تمخضت عنها الدورة الحادية عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر	١٣
جيم -	متابعة ما تمخضت عنه الدورة الحادية عشرة لمؤتمر أطراف الاتفاقية من نتائج تخص عمليات الجمعية العامة	١٤
دال -	تعامل قيادة الأمانة العامة للأمم المتحدة مع قضايا التصحر وتدهور الأراضي والجفاف	١٥
هاء -	التصحر وتدهور الأراضي والجفاف في سياق أهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥	١٦
واو -	التقرير المؤقت المقدم من الرئيسين إلى الجمعية العامة	١٧
زاي -	مناقشة الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة بشأن الأهداف والغايات الممكنة	١٧
حاء -	الاحتفال باليوم العالمي لمكافحة التصحر والجفاف	١٩
طاء -	التعاون مع مرفق البيئة العالمية	٢٠

- ٢١ - ياء - الدورة المقبلة لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية وهيئاته الفرعية
- ٢٢ - كاف - الملاحظات والتوصيات
- ٢٢ - ثالثا - التقرير المتعلق بتنفيذ اتفاقية التنوع البيولوجي
- ألف - الأعمال التحضيرية للاجتماع الثاني عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، المقرر عقده في بيونغ شانغ، جمهورية كوريا، في الفترة من ٦ إلى ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤
- ٢٣ - باء - الأعمال التحضيرية للاجتماع السابع لمؤتمر الأطراف المقرر عقده في بيونغ شانغ، جمهورية كوريا، في الفترة من ٢٩ أيلول/سبتمبر إلى ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول كارتاخينا للسلامة البيولوجية
- ٢٦ - جيم - متابعة مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة
- ٢٧ - دال - التقدم المحرز في تنفيذ الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي للفترة ٢٠١١-٢٠٢٠ وأهداف آيتشي المتعلقة بالتنوع البيولوجي، بما في ذلك الصعوبات التي صودفت في عملية التنفيذ
- ٢٩ - هاء - التوصيات
- ٣٠ - المرفق - التقدم المحرز في تنفيذ أهداف آيتشي المتعلقة بالتنوع البيولوجي
- ٣٢

أولاً - تقرير الأمين التنفيذي لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ عن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ المعقود في وارسو، في عام ٢٠١٣

١ - دعت الجمعية العامة، في قرارها ٦٨/٢١٢، أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ إلى تقديم تقرير إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين عن أعمال مؤتمر الأطراف في الاتفاقية. ويقدم هذا التقرير استجابة لتلك الدعوة.

ألف - موجز

٢ - عُقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ في وارسو في الفترة من ١١ إلى ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، وتضمن الدورات التالية:

- (أ) الدورة التاسعة عشرة لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية؛
- (ب) الدورة التاسعة لمؤتمر الأطراف بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو؛
- (ج) الدورة التاسعة والثلاثين للهيئة الفرعية للتنفيذ؛
- (د) الدورة التاسعة والثلاثين للهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية؛
- (هـ) الجزء الثالث من الدورة الثانية للفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزز.

٣ - وشهد مؤتمر وارسو مشاركة رفيعة المستوى وحضره ٢٢.٤ مندوباً حكومياً و ٦٩٥ مراقباً و ٦٥٨ ممثلاً من ممثلي وسائط الإعلام. وأثمر المؤتمر عن نتائج مهمة على مستوى جميع الهيئات، فاتخذ مؤتمر الأطراف في الاتفاقية ٢٨ قراراً واتخذ مؤتمر الأطراف في بروتوكول كيوتو ١٠ قرارات. وتشمل النتائج الرئيسية لمؤتمر وارسو ما يلي:

(أ) القرار المتعلق بمواصلة الدفع قدماً بمنهاج ديربان للعمل المعزز صوب التوصل إلى اتفاق عالمي طموح ومُجدٍ في عام ٢٠١٥، بما يشمل دعوة الأطراف إلى تقديم مساهماتها المقررة، المحددة وطنياً، ورفع مستوى الطموح في الفترة ما قبل عام ٢٠٢٠ (القرار 1/CP.12)؛

(ب) إنشاء آلية وارسو الدولية المعنية بالخسائر والأضرار ضمن إطار كانكون للتكيف، وذلك للتصدي للخسائر والأضرار المرتبطة بتأثيرات تغير المناخ، بما في ذلك الظواهر المناخية القصوى والظواهر البطيئة الحدوث في البلدان النامية المعرضة بصفة خاصة للآثار الضارة المترتبة على تغير المناخ (القرار 2/CP.19)؛

(ج) اعتماد إطار وارسو للمبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات^(١)، وهو إطار يضم سبعة قرارات تتضمن مجموعة شاملة من القواعد لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات (المبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات)^(٢).

باء - الجزء الرفيع المستوى

٤ - افتتح الرئيس الجزء المشترك الرفيع المستوى للدورة التاسعة عشرة لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية والدورة التاسعة لمؤتمر الأطراف بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو.

٥ - وأدلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة وغيرهما من كبار الشخصيات بيانات سلموا فيها بضرورة خطط خطوات حاسمة صوب التوصل إلى اتفاق ناجح في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ المقرر عقده في باريس في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وطلب الأمين العام إلى البلدان التي لم تودع بعد صكوك قبولها تعديل الدوحة لبروتوكول كيوتو أن تفعل ذلك، وأهاب بالأطراف أن ترفع مستوى التمويل، بما في ذلك التمويل الطويل الأجل وتمويل صندوق المناخ الأخضر. ودعا الأمين العام رؤساء الدول والحكومات، إلى جانب أوساط المال والأعمال والحكومات المحلية والمجتمع المدني، إلى مؤتمر القمة المعني بالمناخ المقرر عقده في نيويورك في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، وطلب ممن سيحضرون المؤتمر أن يأتوا بإعلانات وإجراءات جريئة وحديثة.

٦ - وفي الجزء الرفيع المستوى، أدلى ١٤٨ طرفاً ببيانات، أربعة منها أدلى بها رؤساء دول أو حكومات، واثنان أدلى بهما نواب رؤساء أو نواب لرؤساء الوزراء، و ٨٥ بياناً أدلى بها وزراء، و ٥٧ بياناً أدلى بها ممثلو الأطراف. وبالإضافة إلى ذلك، أدلت دولتان مراقبتان ببيانات. وأدلى ببيانات أيضاً ممثلو ستة أطراف باسم المجموعات التفاوضية وغيرها من المجموعات.

٧ - وعُقدت جلستا حوار وزاريتين رفيعتي المستوى، إحداها بشأن التمويل المتعلق بالمناخ والأخرى بشأن منهاج ديربان للعمل المعزز.

(١) اتفق مؤتمر الأطراف على اعتبار القرارات 9/CP.19 إلى 15/CP.19 إطار وارسو للمبادرة المعززة؛ انظر الوثيقة FCCC/CP/2013/10، الفقرة ٤٤.

(٢) انظر القرار 1/CP.13 المتعلق بخطة عمل بالي، الفقرة ١ (ب) '٣'.

٨ - وعُقد الحوار الوزاري الرفيع المستوى بشأن التمويل المتعلق بالمناخ للنظر في التقدم المحرز في مجال تعبئة التمويل الطويل الأجل والجهود التي تبذلها البلدان الأطراف المتقدمة لزيادة تعبئة التمويل المتعلق بالمناخ بعد عام ٢٠١٢.

٩ - وأظهر الحوار وجود استعداد كبير للعمل سوية من أجل تحقيق الهدف المشترك المتمثل في رفع مستوى التمويل المتعلق بالمناخ. وأوضح المشاركون أن هناك تحارب كثيرة ينبغي الاستفادة منها، إذ يمكن استخلاص دروس مفيدة من مرحلة تمويل البداية السريعة. وشكّل الحوار منبرا مهما للأطراف لإعادة تأكيد دعمها السياسي لصندوق المناخ الأخضر والتعبير عن الدعم المتواصل للبلدان النامية الأطراف بعد انتهاء مرحلة تمويل البداية السريعة، بما يشمل الإعلان عن تبرعات تفوق ١٠٠ مليون دولار لصالح صندوق التكيف والمبادرة المعززة وصندوق المناخ الأخضر. بمجرد بدء تشغيله. وساد شعور بأن التمويل العام سيمهد الطريق أمام التمويل الخاص، وكانت هناك دعوة واضحة إلى الشفافية وإمكانية التنبؤ والوضوح والموازنة بين التكيف مع تغير المناخ وتخفيف حدة آثاره.

١٠ - وفيما يتعلق بالحوار الوزاري الرفيع المستوى بشأن منهاج ديربان للعمل المعزز، اعتبر الرئيس أن المناقشة تمخضت عن العناصر المشتركة التالية: (أ) وجود اتفاق فعال يكفل أعلى مستوى من المشاركة ويشجع جميع الأطراف على دراسة جميع المجالات التي يمكن اتخاذ إجراءات فيها؛ (ب) التنمية المستدامة وتغير المناخ مترابطان ارتباطا وثيقا وينبغي التعامل معهما بطريقة متسقة؛ (ج) مع أن المساهمات المقدمة في إطار اتفاق عام ٢٠١٥ محددة وطنيا، فإنها تتطلب وجود إطار قواعد مقرر دوليا حتى يتسنى وضعها في قالب واحد.

١١ - وبالإضافة إلى ذلك، نظمت رئاسة المؤتمر مناسبتان ("المدن والحوار دون الوطني" و "حوار الرئاسة للأعمال") في إطار الأنشطة الرامية إلى إشراك جميع أصحاب المصلحة في العملية الدولية المتعلقة بالمناخ بهدف كفالة حوار متواصل بين أطراف الاتفاقية وممثلي مختلف الجهات المعنية.

جيم - نتائج الدورة التاسعة عشرة لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية

١٢ - سيرا على الخطى التي رسمها مؤتمر الأطراف في الاتفاقية المعقود في ديربان بجنوب أفريقيا في عام ٢٠١١، تمكن مؤتمر وارسو من إحراز تقدم كبير في المضي قدما نحو التوصل إلى اتفاق عالمي جديد. واتفقت الأطراف على أن تطلب إلى الفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزز أن يعجل بلورته لبروتوكول أو صك قانوني آخر أو نص محصلة متفق عليه ذي أثر قانوني. بموجب الاتفاقية يسري على جميع الأطراف، وأن يستكشف

خيارات طائفة من الإجراءات التي يمكن أن تؤدي إلى رآب فجوة مستويات الطموح (انظر القرار 1/CP.19، الفقرة ١). وطلبت الأطراف أيضا إلى الفريق العامل المخصص أن يواصل بلورة عناصر مشروع نص تفاوضي بشأن التخفيف والتكيف والتمويل وتطوير التكنولوجيا ونقلها وبناء القدرات والشفافية والدعم، وذلك لكي يُنظر في هذا النص في الدورة العشرين لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية المقرر عقده في ليما في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

١٣ - وتظل المساهمات المقررة، المحددة وطنياً، عنصراً أساسياً من العناصر اللازمة للوصول إلى الاتفاق في عام ٢٠١٥، ولذلك دعا المؤتمر الأطراف إلى بدء أو تكثيف التحضيرات المحلية فيما يتعلق بالمساهمات المقررة، المحددة وطنياً، وإبلاغ مؤتمر الأطراف بها قبل دورته الحادية والعشرين بوقت كافٍ (بحلول الفصل الأول من عام ٢٠١٥ بالنسبة إلى الأطراف المستعدة للقيام بذلك).

١٤ - وعلاوة على ذلك، عقد مؤتمر الأطراف العزم على رفع مستوى الطموح في الفترة ما قبل عام ٢٠٢٠ بما يكفل بذل جميع الأطراف أكبر قدر من الجهود في مجال التخفيف في إطار الاتفاقية. ولذلك، حث كل طرف لم يُبلغ بعد عن هدف كمي لخفض الانبعاثات على نطاق الاقتصاد ككل أو عن إجراءات التخفيف الملائمة وطنياً، أن يقوم بذلك، حسب الاقتضاء، وحث كل بلد من البلدان الأطراف المتقدمة على أن يُنفذ، من دون إبطاء، هدفه الكمي لخفض الانبعاثات على نطاق الاقتصاد ككل بموجب الاتفاقية، وحثه أيضاً، إذا كان طرفاً في بروتوكول كيوتو، على أن يُنفذ التزاماته الكمية بتحديد الانبعاثات أو خفضها في فترة الالتزام الثانية بموجب بروتوكول كيوتو، حسب الاقتضاء.

١٥ - وأخيراً، اتفقت الأطراف على تسريع وتيرة الأنشطة في إطار خطة العمل المتعلقة برفع مستوى الطموح في أهداف التخفيف. وتحقيقاً لتلك الغاية، دُعيت الأطراف إلى تشجيع الإلغاء الطوعي لوحدة خفض الانبعاثات المعتمد، دون احتسابها مرتين، كوسيلة لرأب فجوة مستوى طموح الأهداف في الفترة ما قبل عام ٢٠٢٠.

١٦ - ومن النتائج الرئيسية للمؤتمر إنشاء آلية وارسو الدولية المتعلقة بالخسائر والأضرار الناجمة عن تأثيرات المناخ، وذلك ضمن إطار كانكون للتكيف.

١٧ - وعند إنشاء الآلية، اعترفت الأطراف بأن الخسائر والأضرار المرتبطة بالآثار الضارة لتغير المناخ تشمل، وتتجاوز في بعض الحالات، الخسائر والأضرار التي يمكن تخفيف حدتها من خلال التكيف. واتفقت على ترتيبات مؤسسية لمعالجة الخسائر والأضرار المتصلة بتأثيرات تغير المناخ في البلدان النامية المعرضة بشكل خاص للآثار الضارة الناجمة عن تغير المناخ.

١٨ - وتمثل المهام المنوطة بالآلية في تعزيز معرفة وفهم النهج الشاملة لإدارة المخاطر الرامية إلى التصدي للخسائر والأضرار؛ وتعزيز الحوار والتنسيق والاتساق والتآزر بين أصحاب المصلحة المعنيين؛ والنهوض بالإجراءات والدعم، بما في ذلك التمويل والتكنولوجيا وبناء القدرات للتصدي للخسائر والأضرار.

١٩ - وستخضع الآلية للاستعراض في عام ٢٠١٦. وقد أنشأ مؤتمر الأطراف، في قراره 2/CP.19، لجنة تنفيذية لآلية وارسو الدولية المتعلقة بالخسائر والأضرار الناجمة عن تأثيرات المناخ (انظر الفقرة ٢)، من المقرر أن تجتمع بحلول آذار/مارس ٢٠١٤.

٢٠ - واتفقت الأطراف على أن تستفيد الآلية من عمل المؤسسات القائمة، وأن تكون بالتالي آلية تكمل عمل الهيئات وأفرقة الخبراء القائمة العاملة في إطار الاتفاقية وتستند إليها وتشاركها، حسب الاقتضاء، وتستند، فضلاً عن ذلك إلى عمل المنظمات ذات الصلة وهيئات الخبراء من خارج الاتفاقية.

٢١ - ومن النتائج الرئيسية التي أسفر عنها المؤتمر اعتماد مجموعة من القرارات المتصلة بالتمويل، بما في ذلك التمويل الطويل الأجل المتعلق بالمناخ (القرار 3/CP.19) وصندوق المناخ الأخضر (القراران 4/CP.19 و 5/CP.19).

٢٢ - وبموجب القرار الخاص بالتمويل الطويل الأجل المتعلق بالمناخ، أقرت الأطراف بالتزام البلدان الأطراف المتقدمة بالهدف المتمثل في التعاون على تعبئة ١٠٠ بليون دولار سنوياً بحلول عام ٢٠٢٠ لتلبية احتياجات البلدان النامية في إطار إجراءات التخفيف المجدية وشفافية التنفيذ.

٢٣ - وأقر المؤتمر في هذا المجال بأهمية توضيح مستوى الدعم المالي الذي ستقدمه البلدان الأطراف المتقدمة إلى البلدان الأطراف النامية لتمكينها من تحسين تنفيذها الاتفاقية. وعلاوة على ذلك، حث المؤتمر البلدان الأطراف المتقدمة على الحفاظ على استمرارية تعبئة التمويل العام المتعلق بتغير المناخ ليظل في مستوى متزايد وطلب إليها أن تعدّ تقارير كل سنتين عن آخر استراتيجياتها ونهجها المتبعة لزيادة التمويل المتعلق بتغير المناخ في الفترة من عام ٢٠١٤ إلى عام ٢٠٢٠.

٢٤ - ودعا المؤتمر البلدان الأطراف المتقدمة إلى تحويل جزء كبير من الأموال المتعلقة بتغير المناخ إلى أنشطة التكيف، وذكر بأن جزءاً كبيراً من التمويل الجديد المتعدد الأطراف الخاص بالتكيف ينبغي أن يمرّ عبر صندوق المناخ الأخضر.

٢٥ - وقرر المؤتمر أيضاً عقد حوار وزاري رفيع المستوى كل سنتين لتناول مسألة التمويل المتعلق بتغير المناخ، ابتداءً من عام ٢٠١٤ إلى عام ٢٠٢٠.

٢٦ - واتفق مؤتمر الأطراف على الترتيبات الموضوعية بينه وبين صندوق المناخ الأخضر (انظر القرار 5/CP.19)، لتدخل بذلك هذه الترتيبات حيز النفاذ. وحددت هذه الترتيبات علاقة العمل بين مؤتمر الأطراف والصندوق على نحو يكفل أن يكون الصندوق مسؤولاً أمام مؤتمر الأطراف ويعمل وفقاً لإرشاداته بهدف دعم المشاريع والبرامج والسياسات والأنشطة الأخرى في البلدان الأطراف النامية. وتؤكد هذه الترتيبات مجدداً أن مجلس صندوق المناخ الأخضر يتحمل المسؤولية كاملة عن قرارات التمويل وتؤكد أن مؤتمر الأطراف سيضطلع بتقييم المبالغ اللازمة لمساعدة البلدان النامية على تنفيذ الاتفاقية، كي يسترشد به الصندوق في سياق تعبئة الموارد. وفي المقابل، يضمن صندوق المناخ الأخضر تقاريره السنوية إلى مؤتمر الأطراف معلومات عن تعبئة الموارد والموارد المالية المتاحة، بما يشمل أي عمليات لتحديد الموارد.

٢٧ - واعتمد مؤتمر الأطراف أيضاً توجيهات مبدئية بشأن السياسات والبرامج والأولويات ومعايير الأهلية الخاصة بصندوق المناخ الأخضر، باعتباره كياناً تشغيلياً للألية المالية للاتفاقية (انظر القرار 4/CP.19، الفقرة ٨). ويُتوقع من البلدان المتقدمة أن تقدم مساهمات طموحة في الوقت المناسب بما يمكن من تنفيذ عملية التعبئة الأولية للموارد بحلول الدورة العشرين لمؤتمر الأطراف.

٢٨ - وتمكّن مؤتمر وارسو من تنويع العمل الذي استمر سنوات عديدة باعتماد إطار وارسو للمبادرة المعززة. وشملت القرارات المتخذة العديد من المسائل، منها التمويل، وتنسيق دعم تنفيذ الأنشطة المتصلة بإجراءات التخفيف في قطاع الغابات التي تضطلع بها الأطراف النامية، وطرائق تشغيل النظم الوطنية لرصد الغابات، والشفافية والضمانات، والرصد والتحقق، والتصدي للعوامل المؤدية إلى إزالة الأحراج.

٢٩ - وفي إطار برنامج العمل المتعلق بالتمويل القائم على النتائج (انظر القرار 9/CP.19)، أكدت الأطراف مجدداً أن التمويل القائم على النتائج والمقدم إلى البلدان الأطراف النامية يمكن أن يأتي من مصادر شتى، عامة وخاصة، ثنائية ومتعددة الأطراف، بما فيها المصادر البديلة. وشجعت الكيانات التي تمول أنشطة المبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهور الغابات على أن تخصص بطريقة عادلة ومتوازنة تمويلاً قائماً على النتائج يكون كافياً وقابلاً للتنبؤ به، آخذة في الاعتبار مختلف نهج السياسات، وعلى أن تعمل في الوقت نفسه من أجل زيادة عدد البلدان القادرة على الحصول على المدفوعات الخاصة

بالإجراءات القائمة على النتائج وتلقيها. وأقر مؤتمر الأطراف أيضاً بأهمية التحفيز على الاستفادة من المنافع غير المرتبطة بالكربون من أجل كفالة الاستدامة الطويلة الأجل لأنشطة المبادرة المعززة.

٣٠ - وقرر مؤتمر الأطراف كذلك إنشاء مركز للمعلومات ضمن المنصة الإلكترونية للموقع الشبكي لاتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ، كوسيلة لنشر المعلومات عن نتائج المبادرة المعززة. والهدف من مركز المعلومات هو زيادة شفافية المعلومات المتعلقة بالإجراءات القائمة على النتائج والمدفوعات المرتبطة بها، فضلاً عن المعلومات المتصلة بخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهور الغابات، والحفاظ على مخزونات الكربون في الغابات، وإدارة الغابات إدارة مستدامة، وتعزيز مخزونات الكربون في الغابات.

٣١ - وفيما يتعلق بتنسيق الدعم المقدم لتنفيذ الأنشطة المتعلقة بإجراءات التخفيف من حدة تدهور الغابات في البلدان النامية، بما في ذلك الترتيبات المؤسسية (انظر القرار 10/CP.19)، دعت الأطراف إلى تعيين كيان وطني أو مركز تنسيق للعمل كجهة اتصال مع الأمانة والهيئات ذات الصلة العاملة في إطار الاتفاقية بشأن تنسيق دعم التنفيذ الكامل لهذه الأنشطة. ويجوز للكيانات أو مراكز التنسيق تلك أن تسمى كياناتها التي ستحصل على المدفوعات القائمة على النتائج.

٣٢ - وأكد مؤتمر الأطراف مجدداً أهمية التصدي للعوامل المؤدية إلى إزالة الغابات وتدهور الغابات (انظر القرار 15/CP.19)، في سياق قيام البلدان الأطراف النامية بوضع وتنفيذ الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية، وأقر بأن الإجراءات التي تتخذها البلدان للتصدي لتلك العوامل تكون وفقاً لظروف تلك البلدان وقدراتها وإمكاناتها. وحث الأطراف والمنظمات والقطاع الخاص على اتخاذ إجراءات للحد من العوامل المؤدية إلى إزالة الغابات وتدهور الغابات. واتخذ هذا القرار على أساس أنه لا ينبغي تفسيره بأنه يعني أن أسباب كسب العيش التقليدية لدى الشعوب الأصلية، القائمة على الموارد الطبيعية، هي عوامل تؤدي إلى إزالة الغابات (انظر FCCC/CP/2013/10، الفقرة ٤٢ (ه)).

٣٣ - ومن النتائج الهامة التي تمخض عنها المؤتمر اتخاذ القرار الذي يعتمد طرائق وإجراءات مركز وشبكة تكنولوجيا المناخ ومجلسهما الاستشاري (انظر القرار 25/CP.19). وقد سمح اتخاذ هذا القرار للمركز والشبكة بالبدء في تلقي طلبات من الأطراف للحصول على دعم تقني وبالرد على تلك الطلبات وفقاً لذلك. وتشمل الطرائق ستة عناصر رئيسية، هي: الأدوار والمسؤوليات؛ وإدارة الطلبات الواردة من الكيانات المعنية الوطنية للبلدان الأطراف والرد عليها؛ وتعزيز التعاون والوصول إلى المعلومات والمعارف بغية الإسراع في نقل

تكنولوجيا المناخ؛ وتدعيم الشبكات والشراكات وبناء القدرات لأغراض نقل تكنولوجيا المناخ؛ وإقامة صلات مع اللجنة التنفيذية للتكنولوجيا؛ وتبادل المعلومات والمعارف.

٣٤ - وطلب إلى مركز وشبكة تكنولوجيا المناخ أن يحرصا، بالتنسيق مع اللجنة التنفيذية المعنية بالتكنولوجيا، على ضمان الاتساق والتآزر داخل آلية التكنولوجيا، توجهاً للإسراع في تطوير التكنولوجيا ونقلها، مع مراعاة الاعتبارات الجنسانية، والارتقاء بالتعاون الدولي في مجال تطوير التكنولوجيا ونقلها.

٣٥ - وقد أحرز المؤتمر مزيداً من التقدم في قياس إجراءات التخفيف الملائمة وطنياً والمدعومة محلياً المتخذة من جانب البلدان الأطراف النامية، وفي الإبلاغ عن تلك الإجراءات والتحقق منها. واعتمد مؤتمر الأطراف، في مقرره 21/CP.19، المبادئ التوجيهية العامة ودعا البلدان الأطراف النامية إلى استخدامها على أساس طوعي.

دال - نتائج الدورة التاسعة لمؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو

٣٦ - في وارسو، نظر مؤتمر الأطراف بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو في التقرير الذي قدمته الأمانة التنفيذية عن حالة صكوك القبول التي استلمها الوديع فيما يتعلق بتعديل الدوحة لبروتوكول كيوتو (انظر القرار 1/CMP.8). وحتى ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، لم تودع سوى أربعة أطراف صكوك قبولها. ودعا رئيس المؤتمر الأطراف إلى التعجيل بإيداع صكوكها.

٣٧ - وقدم مجلس صندوق التكيف تقريره إلى مؤتمر الأطراف بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو. وأشار التقرير إلى اعتماد ١٥ كياناً منفذاً على الصعيد الوطني من الكيانات التي يمكنها الحصول مباشرة على موارد من صندوق التكيف؛ وإلى الموافقة على مشاريع وبرامج بمبلغ قدره ١٨٤ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة؛ وإلى وصول الأموال المتاحة للمشاريع والبرامج التي تنفذها كيانات منفذة متعددة الأطراف إلى سقف ٥٠ في المائة المحدد في قرار مجلس صندوق التكيف B.12/9؛ وإلى وضع قائمة من ثمانية مشاريع وبرامج أوصت باعتمادها لجنة استعراض المشاريع والبرامج ولا توجد لها أموال. وأعرب مؤتمر الأطراف بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو عن الشكر للأطراف على تبرعاتها لصندوق التكيف التي تجاوز مجموعها ١٠٠ مليون دولار.

٣٨ - ولاحظ مؤتمر الأطراف بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو بقلق القضايا المتعلقة باستدامة التمويل المقدم من صندوق التكيف وكفايته وقابلية التنبؤ به استناداً إلى الأسعار الحالية لشهادات إثبات خفض الانبعاثات.

٣٩ - واعتمد مؤتمر الأطراف بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو الاستعراض الثاني لصندوق التكيف ومبادئه التوجيهية.

٤٠ - وقدم مؤتمر الأطراف بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو مزيداً من التوجيهات بشأن آلية التنمية النظيفة. ومن بين تلك التوجيهات توجيهات عامة، ومنهجيات الإدارة وتحديد خط الأساس والرصد والإضافة، وتسجيل أنشطة المشاريع المنفذة في إطار الآلية، وإصدار شهادات إثبات خفض الانبعاثات، والتوزيع الإقليمي ودون الإقليمي. واتفقت الأطراف أيضاً على الخطوات المقبلة في سبيل اتخاذ قرار لتتقيد طرائق وإجراءات آلية التنمية النظيفة في ليما في عام ٢٠١٥.

٤١ - وعلى غرار السنوات السابقة، قدم أيضاً مؤتمر الأطراف بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو توجيهات بشأن تنفيذ المادة ٦ من بروتوكول كيوتو المتعلقة بالتنفيذ المشترك.

هاء - الاستنتاجات والتوصيات

٤٢ - قد ترغب الجمعية العامة، في جملة أمور، في القيام بما يلي:

(أ) أن تحيط علماً بتقرير الأمانة التنفيذية لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، الذي أحاله الأمين العام؛

(ب) أن تحيط علماً بنتائج الدورة التاسعة عشرة لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية والدورة التاسعة لمؤتمر الأطراف بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو، اللتين استضافتهما حكومة بولندا في الفترة من ١١ إلى ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣؛

(ج) أن تحث الأطراف على إيداع صكوك قبولها لكفالة دخول تعديل الدوحة لبروتوكول كيوتو حيز التنفيذ فوراً؛

(د) أن تتعهد بتقديم الدعم لعملية التفاوض في إطار منهج ديربان للعمل المعزز من أجل التوصل إلى اتفاق جديد بشأن المناخ في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ بحلول عام ٢٠١٥؛

(هـ) أن تدعو الأمانة التنفيذية إلى مواصلة تقديم تقارير إليها عن أعمال المؤتمر.

ثانيا - تقرير عن تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا

ألف - معلومات أساسية

٤٣ - أشارت الجمعية العامة، في قرارها ٢١٣/٦٨، إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه" (قرار الجمعية العامة ٢٨٨/٦٦)، التي أقر فيها المؤتمر بضرورة اتخاذ إجراءات عاجلة لعكس اتجاه تدهور الأراضي والعمل من هذا المنطلق على إيجاد عالم خال من ظاهرة تدهور الأراضي في سياق التنمية المستدامة. وأعادت الجمعية تأكيد تصميمها على القيام باتخاذ إجراءات منسقة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، للرصد العالمي لتدهور الأراضي واستصلاح الأراضي المتدهورة. وفي هذا الصدد، شجعت الجمعية العامة على إيلاء الاعتبار المناسب لقضايا التصحر وتدهور الأراضي والجفاف لدى وضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وطلبت إلى الأمين العام أن يقدم إليها، في دورتها التاسعة والستين، تقريراً عن تنفيذ هذا القرار.

باء - النتائج الرئيسية ذات الصلة بالجمعية العامة التي تمخضت عنها الدورة الحادية عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر

٤٤ - عُقدت الدورة الحادية عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في ويندهوك بناميبيا، في الفترة من ١٦ إلى ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣. وعُقدت الدورة التي دامت أسبوعين بحضور ما يربو على ٣٠٠٠ مندوب، منهم ٢٤ مشاركاً على المستوى الوزاري، وتضمنت، بالإضافة إلى الجزء الرفيع المستوى، عدداً من السمات المبتكرة، منها يوم الشؤون الجنسانية، ومنتدى الأعمال التجارية للإدارة المستدامة للأراضي، واجتماع المائدة المستديرة للبرلمانين، ومهرجان سينمائي. واشتملت نتائج الدورة على عدد من الإنجازات الكبرى. فقد أعرب الجزء الوزاري الرفيع المستوى عن اهتمامه بجملة أمور، منها السعي إلى إيجاد عالم خال من ظاهرة تدهور الأراضي والجفاف، وإدارة الأراضي إدارة مستدامة. والأبعاد الاقتصادية للتصحر وتدهور الأراضي والجفاف، وإدارة الأراضي إدارة مستدامة. أما إعلان ناميبيا بشأن تعزيز اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر من أجل إقامة عالم خال من ظاهرة تدهور الأراضي، فأهاب بالجهات صاحبة المصلحة أن تلتزم بتعزيز الإدارة المستدامة للأراضي وتحسين سبل العيش على كافة الصُّعد. وحدد الإعلان الإجراءات الرامية إلى تعزيز الدور القيادي للاتفاقية في سياق السعي إلى "المستقبل الذي نصبو إليه"؛ ومعالجة مسألة التخفيف من حدة الجفاف على سبيل الأولوية؛ وتعزيز آلية التواصل بين العلماء

وواضعي السياسات؛ والتركيز على المجتمعات المحلية؛ والعمل مع القطاع الخاص؛ وتمكين المرأة.

٤٥ - وتحقق إنجاز كبير آخر ألا وهو إنشاء آلية التواصل بين العلماء وواضعي السياسات، وهي آلية لإبلاغ واضعي السياسات بالاستنتاجات العلمية المتعلقة بقضايا الأراضي. وتم الاتفاق أيضا على إنشاء فريق عامل حكومي دولي يُعنى بمتابعة نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وتكليفه بثلاث مهام رئيسية، هي: وضع تعريف يقوم على أساس علمي لمفهوم خلو المناطق القاحلة من تدهور الأراضي؛ ووضع خيارات يمكن أن تنظر فيها الأطراف في حال سعيها لتحقيق خلو بلدانها من تدهور الأراضي؛ وإبلاغ الاتفاقية بما تستتبعه استراتيجيته وبرامجه الحالية والمقبلة وباحتياجاته من الموارد؛

٤٦ - ودُعي مرفق البيئة العالمية إلى زيادة الدعم الذي يقدمه إلى مجال التركيز المتعلق بتدهور الأراضي، وإلى اتخاذ إجراءات منسقة على كافة الصُّعد لرصد تدهور الأراضي واستصلاح الأراضي المتدهورة. وفي أعقاب اتخاذ القرار ذي الصلة بإدارة الآلية العالمية وترتيباتها المؤسسية (القرار 6/COP.11)، أُتخذت إجراءات لنقل الآلية العالمية من بون، بألمانيا، وإشراكها في موقع واحد مع أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٤، أنشئ مكتب اتصال في مقر منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة في روما.

جيم - متابعة ما تمخضت عنه الدورة الحادية عشرة لمؤتمر أطراف الاتفاقية من نتائج تخص عمليات الجمعية العامة

١ - إنشاء فريق عامل حكومي دولي

٤٧ - قرر مؤتمر الأطراف، في دورته الحادية عشرة، إنشاء فريق عامل حكومي دولي يُعنى بمتابعة الالتزام الذي تعهد به زعماء العالم في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بالسعي لإيجاد عالم خال من ظاهرة تدهور الأراضي.

٤٨ - وتقرر أن يأخذ الفريق العامل في اعتباره، لدى اضطراره بعمله، ما يلي: (أ) العملية الجارية لوضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، بما يشمل في جملة أمور المناقشات الجارية داخل الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بوضع أهداف التنمية المستدامة التي دعا إليها مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة؛ (ب) الدراسات الاقتصادية الوجيهة والأعمال التي تضطلع بها هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات، حسب الاقتضاء؛ (ج) أهمية تحديد مواطن التأزر لتجنب الازدواجية فيما بين اتفاقيات ريو، والهيئات الدولية الأخرى، والوكالات التي تتناول قضايا البيئة والتنمية.

٤٩ - وعقد الفريق العامل اجتماعه الأول في بروكسل يومي ١٠ و ١١ شباط/فبراير ٢٠١٤، واختتمه باعتماد اختصاصاته وبرنامج عمله. وأنشأ الرئيسان فرقتي عمل، كُلِّفت أولاهما بتناول تعريف الخلو من ظاهرة تدهور الأراضي، وكلفت الثانية بتحديد الخيارات المتاحة لتحقيق هدف الخلو من تلك الظاهرة. وعقد الفريق اجتماعه الثاني في بيجين من ١٦ إلى ١٨ تموز/يوليه ٢٠١٤، حيث أنشأ فرقة عمل ثالثة كلفها بإسداء المشورة بشأن الآثار المترتبة على مفهوم الخلو من ظاهرة تدهور الأراضي في استراتيجية الاتفاقية وبرامجها واحتياجاتها من الموارد حالياً ومستقبلاً. ويتوقع أن يقدم الفريق العامل تقريراً إلى مؤتمر الأطراف لكي ينظر فيه في دورته الثانية عشرة. ولتحقيق هذه الغاية، شرع الرئيسان في عملية تشاورية مدتها ثلاثة أشهر لإعداد ورقات العمل المؤقتة الخاصة بالفريق العامل لكي ينتهي من صياغة تقريره بحلول شهر آذار/مارس ٢٠١٥.

٢ - آلية التواصل بين العلماء وواضعي السياسات

٥٠ - عقدت آلية التواصل بين العلماء وصانعي السياسات اجتماعها الأول في أمانة الاتفاقية في بون، بألمانيا، في الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠١٤. وركز المشاركون، خلال الاجتماع، على وضع برنامج العمل إلى حين انعقاد الدورة الثانية عشرة لمؤتمر الأطراف، وعلى تحديد الأهداف والنواتج المتوخاة. وقرروا أيضاً أن يركزوا على تقديم أدلة علمية إلى اتفاقيتي ريو الأخريين على مساهمة استخدام الأراضي وإدارتها بشكل مستدام في التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره وحفظ التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية؛ وعلى زيادة فعالية المؤتمرات العلمية للاتفاقية في تقديم معلومات ومعارف وتوصيات تفيد في وضع السياسات؛ وعلى كفالة أن يكون التقييم المواضيعي الذي يجريه المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية لمسألتي تدهور الأراضي واستصلاحها مفيداً للاتفاقية وللأطراف فيها.

دال - تعامل قيادة الأمانة العامة للأمم المتحدة مع قضايا التصحر وتدهور الأراضي والجفاف

٥١ - على نحو ما جاء في تقرير الاتفاقية المقدم إلى الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة (A/68/260)، وفي ضوء نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ذات الصلة بالتصحر وتدهور الأراضي والجفاف، أصبح من الواضح على نحو متزايد أنه إذا لم يتخذ المجتمع الدولي إجراءات جريئة لحماية واستصلاح وإدارة الأراضي والتربة على نحو مستدام، فإنه لن يحقق التزامات الدول الأعضاء بإزاء التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره وحفظ التنوع

البيولوجي والغابات وغايات الأهداف الإنمائية للألفية؛ ولن يخفف من حدة الفقر والجوع في المناطق الريفية أو يضمن الأمن الغذائي على المدى الطويل أو يبني القدرة على التكيف مع الجفاف والإجهاد المائي. وفي هذا الصدد، اجتمعت الأمانة التنفيذية للاتفاقية مع نائب الأمين العام في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ من أجل تبادل الآراء مع قيادة الأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن أهمية التصدي للتصحر وتدهور الأراضي والجفاف على الصعد العالمي والإقليمي والوطني والمحلي، وضرورة إشراك أصحاب المصلحة كافة بهدف تحقيق الاستدامة العالية. وشددت الأمانة التنفيذية على الصلة المباشرة بين تدهور الأراضي وعدم الاستقرار السياسي وانعدام الأمن الغذائي في بعض بلدان منطقة الساحل. ورحبت بالتزام زعماء العالم في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بالسعي إلى إيجاد عالم خال من ظاهرة تدهور الأراضي، ووصفته بأنه تطور كبير من شأنه، فور اعتماده بوصفه هدفاً من أهداف التنمية المستدامة، أن يضع تلك القضايا في صلب مسألة الاستدامة. واستجابة لذلك النداء، دعا نائب الأمين العام الأمانة التنفيذية إلى مواصلة الدعوة، ولا سيما داخل قيادة الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، دعا الأمانة التنفيذية إلى المشاركة كضييفة خاصة في اجتماع الأمين العام مع كبار المستشارين في مجال التنمية. ويُعقد هذا الاجتماع عادة بحضور رؤساء الوكالات والصناديق والبرامج.

٥٢ - وفي كلمة معنونة "وقت مواجهة الخطر أو اغتنام الفرصة"، وجهت الأمانة التنفيذية انتباه قيادة الأمم المتحدة إلى أن تدهور الأراضي هو أزمة تتفشى بصمت وتهدد قدرة المجتمعات الفقيرة والريفية على مواجهة الأزمات والتعافي منها وتولد عدم الاستقرار وأنها السبب الجذري للكثير من القضايا البالغة الأهمية في قيادة الأمم المتحدة. وأضافت أن السكان المتضررين منها هم الأشد عرضة لتغير المناخ، وانعدام الأمن الغذائي، والفقر، ونشوب النزاعات، وأن تدهور الأراضي عامل يضاعف ذلك الخطر.

٥٣ - وفي نهاية تبادل الآراء، أعربت قيادة الأمم المتحدة عن تأييدها لرؤية الأمانة التنفيذية وشجعتها على تبادلها مع أعضاء الأمم المتحدة.

هاء - التصحر وتدهور الأراضي والجفاف في سياق أهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥

٥٤ - شجعت الجمعية العامة في قرارها ٢١٣/٦٨ على إيلاء الاعتبار المناسب لقضايا التصحر وتدهور الأراضي والجفاف لدى وضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٥٥ - وفي أيار/مايو ٢٠١٣، ناقش الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة قضايا التصحر وتدهور الأراضي والجفاف. وأظهر موجز المداولات الصادر عن الرئيسين مباشرةً بعد الاجتماع الاعتراف بالترابط الوثيق بين الغذاء والأرض والماء، فضلاً عن الطاقة والصحة والتنوع البيولوجي وتغير المناخ، وضرورة التصدي للعوامل المؤدية إلى تدهور الأراضي، بما في ذلك الممارسات الزراعية غير الرشيدة والتربة غير السليمة للثروة الحيوانية، فضلاً عن التلوث والتعدين الصناعي. وأشار الفريق العامل المفتوح باب العضوية إلى المنافع المشتركة التي يعود بها وقف تدهور الأراضي وتعزيز استصلاحها على مجالات تشمل إدارة المياه المستدامة، وأعاد تأكيد الالتزام بإيجاد عالم خال من ظاهرة تدهور الأراضي.

واو - التقرير المؤقت المقدم من الرئيسين إلى الجمعية العامة

٥٦ - عملاً بقرار الجمعية العامة ٦٧/٢٠٣، قدم رئيسا الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة تقريرهما المؤقت إلى رئيس الجمعية العامة في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣. وأولى التقرير عناية كبرى لقضايا التصحر وتدهور الأراضي والجفاف، التي كانت المحور الرئيسي للمناقشات التي جرت في الدورة الثالثة للفريق العامل. وأشار التقرير إلى أن وقف تدهور الأراضي وعكس اتجاهه عامل حاسم في تلبية الاحتياجات الغذائية في المستقبل. وأشار التقرير، وهو يذكر أن مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة دعا إلى إيجاد عالم خال من ظاهرة تدهور الأراضي في سياق التنمية المستدامة، إلى النطاق الحالي لتدهور الأراضي على الصعيد العالمي، والفوائد المحتملة من استعادة خصوبة الأرض ليس فقط لتحقيق الأمن الغذائي وإنما أيضاً للتكيف مع آثار تغير المناخ.

زاي - مناقشة الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة بشأن الأهداف والغايات الممكنة

٥٧ - مع تطور عملية تحقيق أهداف التنمية المستدامة وانتهاء عملية التقييم، بدأ الفريق العامل المفتوح باب العضوية مناقشة الأهداف والغايات الممكنة. وتحدثت الممثلة الدائمة لأيسلندا باسم عدد من أعضاء مجموعة الأصدقاء المعنية بالتصحر وتدهور الأراضي والجفاف، التي اشتركت في تأسيسها أيسلندا وناميبيا، فلاحظت مع القلق أن قضايا التصحر وتدهور الأراضي والجفاف لم يتم بعد تناولها بالقدر الكافي في وثيقة التركيز التي أعدها رئيسا الفريق. وإذ ذكرت الممثلة الدائمة بأن المجتمع الدولي عقد العزم، في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، على العمل على إيجاد عالم خال من ظاهرة تدهور الأراضي مع

الالتزام برصد تدهور الأراضي على الصعيد العالمي، أعربت عن الأسف لعدم وجود مجال تركيز مكرس للتصحر والأراضي التدهور والجفاف. واقترحت الممثلة الدائمة الغايات الهامة الأربع التالية:

(أ) **الغاية ١** - إيجاد عالم خال من ظاهرة تدهور الأراضي بحلول عام ٢٠٣٠: لبلوغ هذه الغاية، لا بد من إدارة الأراضي بشكل مستدام واستصلاح ما تدهور منها بالفعل لاستعادة خصوبته؛

(ب) **الغاية ٢** - توفر جميع البلدان على سياسات قائمة لإدارة المستدامة للأراضي، تستند إلى نهج النظم الإيكولوجية بحلول عام ٢٠٢٠. وللعديد من البلدان سياسات قائمة من هذا القبيل، والغاية هي توسيع نطاقها في جميع أنحاء العالم؛

(ج) **الغاية ٣** - قيام جميع البلدان المعرضة للجفاف بوضع وتنفيذ سياسات التأهب للجفاف بحلول عام ٢٠٢٠. وهذه الغاية تسهم في تحقيق نقلة نوعية من إدارة أزمات الجفاف إلى بناء القدرة على الانتعاش والتأهب؛

(د) **الغاية ٤** - قيام جميع البلدان، قبل عام ٢٠٢٠، ببناء القدرات لاستصلاح الأراضي المتدهورة أو إعادة تأهيلها وعكس اتجاه تدهورها.

٥٨ - واجتمعت خلال هذه الدورة أيضا لجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة لتقييم قضايا التمويل. وتمت دعوة الأمناء التنفيذيين لاتفاقيات ريو الثلاث إلى مخاطبة اللجنة، وأدلت الأمانة التنفيذية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر ببيان أمام اللجنة في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. وكانت رسالتها الرئيسية هي أن الإدارة المستدامة للأراضي ستعود بفوائد فيما يتعلق بمجموعة من القضايا الأساسية للتنمية المستدامة - يحتل النمو الاقتصادي والتكيف مع تغير المناخ والأمن الغذائي مكانة بارزة بينها - وأن تيارات التمويل الحالية لتلك القضايا يمكن إعادة توجيهها ومواءمتها لتأمين الفوائد من خلال الإدارة المستدامة للأراضي دون تكاليف إضافية مفرطة.

٥٩ - وواصل الفريق العامل المفتوح باب العضوية مداولاته في تموز/يوليه ٢٠١٤ واختتم أعماله. وإقرارا للنداءات المتكررة والملحة التي وجهها العديد من المجموعات والبلدان بشأن الحاجة الماسة إلى التصدي للتصحر وتدهور الأراضي إذا أريد تحقيق تنمية مستدامة هادفة، تدعو التوصية النهائية للفريق العامل إلى الهدف المقترح ١٥: حماية النظم الإيكولوجية البرية وإصلاحها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي.

ويوصي التقرير النهائي للفريق العامل المفتوح باب العضوية أيضا بأهداف منها الهدف المقترح ١٥-١: ضمان حفظ واستصلاح الأراضي الجافة... واستخدامها على نحو مستدام، وذلك وفقا للالتزامات بموجب الاتفاقات الدولية، بحلول عام ٢٠٢٠، والهدف المقترح ١٥-٣: مكافحة التصحر، واستصلاح الأراضي والتربة المتدهورة، بما في ذلك الأراضي المتضررة من التصحر والجفاف والفيضانات، والسعي إلى تحقيق عالم خالٍ من ظاهرة تدهور الأراضي، بحلول عام ٢٠٢٠. وسيتم النظر في تقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية في الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة لاتخاذ الإجراءات المناسبة.

حاء - الاحتفال باليوم العالمي لمكافحة التصحر والجفاف

٦٠ - أعلنت الجمعية العامة في قرارها ١١٥/٤٩ يوم ١٧ حزيران/يونيه يوما عالميا لمكافحة التصحر والجفاف. ودعت الجمعية العامة جميع الدول إلى تكريس اليوم العالمي لتعزيز الوعي الجماهيري من أجل مكافحة التصحر وآثار الجفاف وتنفيذ أحكام الاتفاقية. وفي عام ٢٠١٤، تزامن اليوم العالمي مع الذكرى السنوية العشرين لاعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (١٧ حزيران/يونيه ١٩٩٤).

٦١ - وانطلقت حملة اليوم العالمي لمكافحة التصحر والجفاف في اليوم الأفريقي للبيئة في ماسيرو في ٣ آذار/مارس ٢٠١٤. ووجه الأمين العام، والأمين التنفيذي للاتفاقية، وغيرهما من كبار مسؤولي الأمم المتحدة رسائل خاصة بالمناسبة.

٦٢ - وكان موضوع الاحتفال لعام ٢٠١٤ التكيف مع تغير المناخ بأسلوب قائم على نهج النظم الإيكولوجية. وتحت شعار "الأرض ملك للمستقبل، وعلينا أن نحميها من تغير المناخ"، نظم أكثر من ٤٠ من الدول الأعضاء والمنظمات عددا من الأنشطة والاحتفالات.

٦٣ - وأقيم الاحتفال العالمي في واشنطن العاصمة، حيث استضافه البنك الدولي في شراكة مع مرفق البيئة العالمية، ومبادرة أرض أفريقيا (TerrAfrica)، وحملة التواصل من أجل المناخ (Connect4Climate). وسجل ما يقرب من ٤٥٠ من ممثلي الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمجتمع المدني أنفسهم للمشاركة في هذا الحدث الذي استغرق يوما كاملا. وتناول المتحدثون متطلبات التكيف القائم على النظم الإيكولوجية لمعالجة القضايا ذات الصلة بالتصحر وتدهور الأراضي والجفاف، وتبادلوا المعلومات عن التجارب الناجحة في مكافحة التصحر في الأراضي الجافة. وألقى كل من رئيس وزراء النيجر ووزير البيئة في ناميبيا (الرئيس الحالي لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية) كلمتين في الجلسة الافتتاحية بصفتهم المتحدثين الرئيسيين.

٦٤ - وأثناء الاحتفال العالمي أيضا، أعلن واهيكوا هيرونغا، وزير البيئة والسياحة في جمهورية ناميبيا، أسماء الفائزين بجائزة الأرض من أجل الحياة. وخلال حلقة النقاش حول موضوع التكيف القائم على النظم الإيكولوجية، أُعلن عن بدء تشغيل خرائط شبكية تفاعلية على بوابة الوساطة في المعارف العلمية التابعة للاتفاقية. وشملت الفعاليات الأخرى معرضا للصور الفوتوغرافية، ضم أعمالا لمصور مجلة ناشيونال جيوغرافيك الشهير، جورج شتاينمتس، وحصة للأسئلة والأجوبة على الإنترنت ربطت الاتصال بفعاليات سوق بناء القدرات في بون، وإصدار منشور لمرفق البيئة العالمية حول موضوع تدهور الأراضي.

طاء - التعاون مع مرفق البيئة العالمية

٦٥ - منذ اعتماد القرار 11/COP.11، اضطلعت أمانة الاتفاقية بعدد من الأنشطة في إطار تعاونها مع نظيرتها في مرفق البيئة العالمية:

١ - المشاركة في مجلس مرفق البيئة العالمية

٦٦ - شاركت الأمانة التنفيذية في الاجتماع ٤٥ لمجلس مرفق البيئة العالمية الذي عقد في واشنطن العاصمة في الفترة من ٥ إلى ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣.

٦٧ - وفي ذلك الاجتماع، دعت الأمانة التنفيذية المجلس إلى اعتبار أن الاستثمار في الإدارة المستدامة للأراضي يشكل وسيلة فعالة من حيث التكلفة لضمان عائدات شاملة، وأعربت عن أملها في أن تخصص في التجديد السادس لموارد مرفق البيئة العالمية اعتمادات لمجال التركيز المتعلق بتدهور الأراضي على ذلك الأساس.

٢ - المشاركة في الاجتماع الخامس لجمعية مرفق البيئة العالمية

٦٨ - عقد مجلس مرفق البيئة العالمية وجميعته اجتماعا في كانكون بالمكسيك في الفترة من ٢٥ إلى ٣٠ أيار/مايو ٢٠١٤. وحضرت الأمانة التنفيذية اجتماع جمعية مرفق البيئة العالمية والاجتماعات ذات الصلة، وخاطبت الجمعية في مناقشات مائدة مستديرة رفيعة المستوى حول الصلة بين الماء والغذاء والطاقة.

٦٩ - وكان على حلقة النقاش، التي ترأسها بيدرو جواكين كولدويل، وزير الطاقة في المكسيك، وأدارها أندرو ستير، الرئيس والمدير التنفيذي لمعهد الموارد العالمية، أن تحدد كيف يمكن لمرفق البيئة العالمية أن يتخذ موقعا أفضل لتطوير الحلول المتكاملة لتحقيق أمن الماء والغذاء والطاقة على الصعيد العالمي.

٧٠ - ودعت الأمانة التنفيذية في مداخلتها إلى اتباع نهج عملية، مع مراعاة أن الهدف هو تحقيق الموثوقية والاستدامة من أجل توفير الاحتياجات الأساسية على المدى الطويل. ومضت في إقامة حجتها مؤكدة أن الإدارة المستدامة للأراضي والحلول القائمة عليها هي الأصول الرئيسية التي يجب وضعها في صميم أي تخطيط للصلاص. واغتنتم الأمانة التنفيذية تلك الفرصة أيضا لإثارة قضية الجفاف، مؤكدة أن على الرغم من عدم الإبلاغ بالكارثة بشكل كاف من جانب وكالات الأنباء، فهي قاتل صامت يحصد أرواحا أكثر مما تحصده الكوارث الطبيعية الأخرى.

٧١ - وقد حُصِّصت في عملية تحديد موارد مرفق البيئة العالمية اعتمادات لمجالات تركيز المرفق، وتم تخصيص مبلغ ٤٣١ مليون دولار لمجال التركيز المتعلق بتدهور الأراضي. وكان من المفهوم أيضا أن هذا المجال من مجالات التركيز، نظرا لارتباطه بعدة قطاعات، سيموّل من خلال برامج ذات مجالات تركيز متعددة.

٣ - المعتكف المشترك لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر ومرفق البيئة العالمية

٧٢ - نُظِّمَ معتكف مشترك في بون بألمانيا في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، ناقشت خلاله الأمانة التنفيذية للاتفاقية والرئيس التنفيذي/الرئيس المشارك لمرفق البيئة العالمية وأعوأهما مختلف مجالات التعاون، بما في ذلك تعديل مذكرة التفاهم الحالية بين مرفق البيئة العالمية والاتفاقية. وسيقدم هذا التعديل إلى مؤتمر الأطراف الثاني عشر في عام ٢٠١٥ لاعتماده.

باء - الدورة المقبلة لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية وهيئاته الفرعية

٧٣ - بعد اعتماد القرار 40/COP.11 المتعلق بموعد ومكان انعقاد الدورة الثانية عشرة لمؤتمر الأطراف، جرت مشاورات مكثفة بين أمانة الاتفاقية وحكومة تركيا. وفي إطار تلك التبادلات، سُلمت جميع الوثائق القانونية والمالية واللوجستية والتقنية ذات الصلة بشروط عقد مؤتمر الأطراف، بما في ذلك مشروع اتفاق البلد المضيف للمؤتمر.

٧٤ - وتتقدم المشاورات حاليا بشكل جيد بشأن عدة جوانب من العملية التنظيمية، بما في ذلك نص اتفاق البلد المضيف، بهدف ضمان التوقيع عليه في الوقت المناسب. ومن المتوقع أن يرد التأكيد النهائي لمكان انعقاد الدورة من حكومة تركيا في وقت قريب.

- ٧٥ - وطلب مؤتمر الأطراف في قراره 28/COP.11 إلى الأمانة التنفيذية أن تتخذ، بالتشاور مع مكتب مؤتمر الأطراف، الترتيبات اللازمة لأي عرض يقدمه أحد الأطراف لاستضافة الدورة الاستثنائية الرابعة للجنة العلوم والتكنولوجيا إلى جانب مؤتمر الاتفاقية العلمي الثالث.
- ٧٦ - وقد جرى المزيد من المشاورات في أعقاب إبداء حكومة المكسيك رغبتها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ في استضافة الدورتين المذكورتين.
- ٧٧ - وفي ١٨ شباط/فبراير ٢٠١٤، أكدت حكومة المكسيك استعدادها لاستضافة الدورة الاستثنائية الرابعة للجنة العلم والتكنولوجيا إلى جانب مؤتمر الاتفاقية العلمي الثالث. وعقب تلقي عرض رسمي بذلك، تم التوصل إلى اتفاق أولي بشأن موعد ومكان انعقاد الدورة الاستثنائية الرابعة، أي تحديدا في الفترة من ٩ إلى ١٢ آذار/مارس ٢٠١٥ في كانكون.
- ٧٨ - وتمشيا مع القرار 20/COP.11، استكشفت الأمانة التنفيذية عدة خيارات لتنظيم واستضافة الدورة الثالثة عشرة للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية. ومع ذلك، فحتى وقت كتابة هذا التقرير، لم يُتخذ أي قرار نهائي فيما يخص مكان وتوقيت الدورة.

كاف - الملاحظات والتوصيات

- ٧٩ - ظلت قضايا التصحر وتدهور الأراضي والجفاف تحتل مكانة هامة في الخطاب المتعلق بالتنمية المستدامة خلال العقد الماضي، وبصورة أكثر اتساقا، منذ مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، حين التزم قادة العالم بالسعي إلى تحقيق عالم خال من ظاهرة تدهور الأراضي ورصد حالة تدهور الأراضي على الصعيد العالمي. كما يجب التذكير أن الجمعية العامة، في قرارها ٢١٣/٦٨، شجعت على إيلاء الاعتبار المناسب لقضايا التصحر وتدهور الأراضي والجفاف لدى وضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وإذ تستعد الجمعية للنظر في تقرير فريقها العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة، قد ترغب في الموافقة على المحتوى ذي الصلة بالتصحر وتدهور الأراضي والجفاف، وتقديم دعمها لتناول تلك التحديات في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

ثالثا - التقرير المتعلق بتنفيذ اتفاقية التنوع البيولوجي

- ٨٠ - دعت الجمعية العامة في قرارها ٢١٤/٦٨ أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي إلى أن تقدم إليها في دورتها التاسعة والستين تقريراً عن تنفيذ الاتفاقية وأهداف آيتشي المتعلقة بالتنوع

البيولوجي، وبشأن الصعوبات التي تواجه عملية تنفيذهما. ويقدم هذا التقرير استجابة لتلك الدعوة.

ألف - الأعمال التحضيرية للاجتماع الثاني عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، المقرر عقده في بيونغ شانغ، جمهورية كوريا، في الفترة من ٦ إلى ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤

٨١ - في إطار الأعمال التحضيرية للاجتماع الثاني عشر لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية، عُقد عدد من الاجتماعات، من بينها خصوصاً اجتماعات الهيئات الفرعية التابعة للاتفاقية:

الفريق العامل المفتوح باب العضوية المخصص لاستعراض تنفيذ الاتفاقية

٨٢ - عُقد الاجتماع الخامس للفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية المعني باستعراض تنفيذ الاتفاقية في مونتريال، كندا، في الفترة من ١٦ إلى ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤. وشملت التوصيات الرئيسية التوصية المتعلقة بتعبئة الموارد، حيث تم إحراز تقدم كبير صوب تحقيق الأهداف التي من شأنها أن تشكل أساساً للمفاوضات في الاجتماع الثاني عشر لمؤتمر الأطراف. واعتمد الفريق العامل المفتوح باب العضوية أيضاً توصيات تسلم بأهمية الإدراج الفعلي للتنوع البيولوجي في إطار التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وفي أهداف التنمية المستدامة التي تعكف الجمعية العامة حالياً على النظر فيها. وشملت التوصيات الأخرى التوصيات المتعلقة بتنمية القدرات، وتعميم مراعاة التنوع البيولوجي في عمليات القضاء على الفقر، والتعاون التقني والعلمي، وآلية تبادل المعلومات، والتعامل مع دوائر الأعمال، والتدابير الرامية إلى تعزيز كفاءة الهياكل والعمليات الناشئة عن الاتفاقية والبروتوكولات الملحق بها، بما في ذلك توحيد إجراءاتها وإمكانية إنشاء هيئة فرعية معنية بالتنفيذ تحل محل الفريق العامل المفتوح باب العضوية.

الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية

٨٣ - عُقد الاجتماع السابع عشر للهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية في الفترة من ١٤ إلى ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣. وركز الاجتماع على تحديد الاحتياجات العلمية والتقنية الرئيسية المتصلة بتنفيذ الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي للفترة ٢٠١١-٢٠٢٠.

٨٤ - وعُقد الاجتماع الثامن عشر للهيئة الفرعية في الفترة من ٢٣ إلى ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٤ للتداول بشأن القضايا العلمية التي يُسترشد بها في الجهود الوطنية التي ستبذل مستقبلاً في إطار الاتفاقية

من أجل تحقيق أهداف الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي للفترة ٢٠١١-٢٠٢٠ وأهداف آيتشي المتعلقة بالتنوع البيولوجي. ورحبت الهيئة الفرعية بمسودة النسخة الرابعة من الدراسة الاستشرافية للتنوع البيولوجي، وقدمت توصيات في ما يتعلق بوضعها في صيغتها النهائية. واعتمدت الهيئة الفرعية أيضا تقريرا موجزا يتضمن تقييما علميا وتقنيا لمعلومات تصف المناطق البحرية ذات الأهمية الإيكولوجية والبيولوجية، وأوصت بأن يحيل مؤتمر الأطراف التقرير إلى الجمعية العامة وغيرها من الجهات. وأصدرت الهيئة الفرعية أيضا توصيات بشأن الإجراءات ذات الأولوية للتصدي لما تتعرض له الشعب المرجانية من ضغوط تتمثل في التلوث، والصيد المفرط وتحمض المحيطات وتغير المناخ؛ وتدابير مراقبة الممرات الرئيسية للأنواع الغريبة الغازية؛ والحوافز المضرة بالتنوع البيولوجي؛ والبيولوجيا التركيبية؛ والصحة والتنوع البيولوجي؛ واستعادة النظم الإيكولوجية؛ والتنوع البيولوجي وتغير المناخ.

الفريق العامل ما بين الدورات المفتوح باب العضوية المخصص المعني بالمادة ٨ (ي) والأحكام المتصلة بها من اتفاقية التنوع البيولوجي

٨٥ - عُقد الاجتماع الثامن للفريق العامل المفتوح باب العضوية المخصص المعني بالمادة ٨ (ي) والأحكام المتصلة بها من اتفاقية التنوع البيولوجي في الفترة من ٧ إلى ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣. وناقش الفريق العامل وضع مبادئ توجيهية للتشريعات أو السياسات أو البرامج الرامية إلى تنفيذ المادة ٨ (ي) والأحكام المتصلة بها التي تقر وتكفل وتضمن على نحو كامل حقوق أبناء الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية في معارفهم التقليدية المكفولة في سياق الاتفاقية.

بروتوكول ناغويا بشأن الحصول على الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها الملحق باتفاقية التنوع البيولوجي

٨٦ - يبدأ نفاذ بروتوكول ناغويا بشأن الحصول على الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها، الملحق باتفاقية التنوع البيولوجي، في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، بعد أن تم التصديق عليه بأغلبية ٥١ من الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي^(٣). ويُعقد الاجتماع الأول لمؤتمر الأطراف بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول ناغويا في الفترة من ١٣ إلى ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، وذلك بالتزامن

(٣) إثيوبيا، الأردن، الاتحاد الأوروبي، إسبانيا، ألبانيا، إندونيسيا، أوروغواي، أوغندا، بنما، بنن، بوتان، بوتسوانا، بوركينا فاسو، بوروندي، بيرو، بيلاروس، جزر القمر، الجمهورية العربية السورية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جنوب أفريقيا، الدانمارك، رواندا، ساموا، السودان، سويسرا، شيشيل، طاجيكستان، غابون، غامبيا، غواتيمالا، غيانا، غينيا - بيساو، فانواتو، فيجي، كوت ديفوار، كينيا، مدغشقر، مصر، المكسيك، منغوليا، موريشيوس، موزامبيق، ميانمار، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، ناميبيا، النرويج، النيجر، الهند، هندوراس، هنغاريا.

مع الاجتماع الثاني عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي. ويمثل التصديق على الاتفاقية خطوة كبيرة نحو تحقيق الهدف ١٦ من أهداف آيتشي المتعلقة بالتنوع البيولوجي، وهو ما يتطلب أن يبدأ بحلول عام ٢٠١٥ نفاذ بروتوكول ناغويا بشأن الحصول على الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عنها، الملحق باتفاقية التنوع البيولوجي، وذلك على نحو يتسق مع التشريعات الوطنية. وسيتيح بدء نفاذ هذا البروتوكول أيضا لكل من مقدمي الموارد الجينية ومستخدميها قدرا أكبر من اليقين القانوني والشفافية، حيث إنه سينشئ إطارا يشجع على استخدام الموارد الجينية والمعارف التقليدية المتصلة بها، وسيعزز في الوقت نفسه الفرص المتاحة للتقاسم العادل والمنصف للمنافع المتأتية من استخدامها.

٨٧ - وفي إطار الاستعدادات لبدء نفاذ البروتوكول وتنفيذه، عُقد في الفترة من ٢٤ إلى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٤ في بيونغ شانغ، جمهورية كوريا، الاجتماع الثالث للجنة الحكومية الدولية المفتوحة العضوية المخصصة لبروتوكول ناغويا بشأن الحصول على الموارد وتقاسمها العادل. واعتمدت اللجنة ثماني توصيات للنظر فيها في الاجتماع الأول لمؤتمر الأطراف المعقود بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول ناغويا. وأحرز الاجتماع تقدما كبيرا بشأن المسائل المتصلة بإجراءات وآليات الامتثال؛ ووضع خريطة طريق للعمل من أجل إنشاء آلية عالمية متعددة الأطراف لتقاسم المنافع؛ واتفق على إطار استراتيجي لمساعدة البلدان النامية على بناء القدرات اللازمة لتنفيذ بروتوكول ناغويا.

٨٨ - ووفقا للولاية التي نصت عليها الجمعية العامة في قرارها ٦٧/٢١٢، قدمت أمانة الاتفاقية إلى اللجنة الثانية للجمعية العامة في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمة العالمية للملكية الفكرية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) والمعاهدة الدولية لتسخير الموارد الوراثية النباتية لأغراض الأغذية والزراعة، إحاطة إعلامية مشتركة عن تنفيذ اتفاقية التنوع البيولوجي، ركز فيها على المسائل المتعلقة بالوصول إلى الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها، وعلى بروتوكول ناغويا. وشهد هذا الحدث الخاص حضور عدد كبير من المشاركين، حيث حضر هذه الإحاطة الإعلامية المشتركة أكثر من ١٥٠ من ممثلي الدول الأعضاء.

باء - الأعمال التحضيرية للاجتماع السابع لمؤتمر الأطراف المقرر عقده في بيونغ شانغ، جمهورية كوريا، في الفترة من ٢٩ أيلول/سبتمبر إلى ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول كارتاخينا للسلامة البيولوجية

٨٩ - بلغ عدد الأطراف التي صدّقت، حتى ٥ أيار/مايو ٢٠١٤، على بروتوكول كارتاخينا للتنوع البيولوجي ١٦٧ طرفاً. وفي إطار الأعمال التحضيرية للاجتماع السابع لمؤتمر الأطراف المقرر عقده في بيونغ شانغ، جمهورية كوريا، في الفترة من ٢٩ أيلول/سبتمبر إلى ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول كارتاخينا للسلامة البيولوجية، تم الاضطلاع بعدد من أنشطة ما بين الدورات لأغراض تمكين الأطراف من تنفيذ هذا البروتوكول، وذلك على النحو التالي:

(أ) في مجال تقييم المخاطر وإدارتها (القرار BS-V/12)، شرع في أوساط الأطراف وغيرها من الحكومات والمنظمات المعنية في اختبار الدليل التوجيهي لتقييم مخاطر الكائنات الحية المحورة، وذلك بغية تقييم جدواه العملية وفائدته، مع مراعاة التجارب السابقة والحالية مع الكائنات الحية المحورة. وقد تم في ضوء تعقيبات الأطراف بلورة مقترحات لتحسين الدليل التوجيهي لينظر فيها الاجتماع السابع للأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي المقرر عقده بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول كارتاخينا؛

(ب) اتفق فريق الخبراء التقني المخصص الذي أنشأه اجتماع مؤتمر الأطراف المعقود بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول كارتاخينا، لتقديم إيضاحات بشأن مفاهيم الاعتبار الاجتماعية والاقتصادية المستند إليها في صنع القرارات المتعلقة بالكائنات الحية المحورة، على عناصر إطار لهذه الاعتبار. فبعد أن سلم الفريق بالتحديات التي ينطوي عليها هذا الأمر، لاحظ أنه ليس هناك تعريف وحيد متفق عليه بشأن كنه "الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية"، وقرر اعتماد نهج وصفي.

٩٠ - واحتفل في عام ٢٠١٣ بالذكرى السنوية العاشرة لبدء نفاذ بروتوكول كارتاخينا للسلامة البيولوجية بإنجاز عدد من الأنشطة في إطار الموضوع الرئيسي: "١٠ سنوات من الجهود من أجل تعزيز السلامة في استخدام التكنولوجيا البيولوجية"، ومن بين المواد التي أُعدت بمناسبة الاحتفال بهذه الذكرى مقاطع فيديو، وشرائط فيديو ترويجي، وشعار، وخريطة عالمية للفعاليات، ورسالة إخبارية، وبيانات، وملصق، ومعرض للصور الفوتوغرافية، وموقع فيسبوك. وشارك في فعاليات هذا الحدث أكثر من ٢٥ من الدول الأطراف والحكومات والمنظمات بأن قامت بأنشطة شملت نشر أكثر من ١٢ مقالا صحفيا عن هذه

الذكرى. ويمكن الاطلاع على صفحة الذكرى السنوية على الموقع الشبكي التالي:
<https://bch.cbd.int/protocol/10thAnniversary.shtmlvents>

بروتوكول ناغويا - كوالالمبور التكميلي بشأن المسؤولية والجبر التعويضي الملحق باتفاقية
 كارتاخينا للسلامة البيولوجية

٩١ - في ١ آب/أغسطس ٢٠١٤، بلغ عدد أطراف بروتوكول كارتاخينا التي أودعت
 صكوك تصديقها أو موافقتها على بروتوكول ناغويا - كوالالمبور التكميلي بشأن المسؤولية
 والجبر التعويضي، أو صكوك قبولها للبروتوكول أو انضمامها إليه، ٢٥ طرفاً. ويبدأ نفاذ
 البروتوكول التكميلي في اليوم التسعين من تاريخ إيداع الصك الأربعين من صكوك التصديق
 أو القبول أو الموافقة أو الانضمام. وأنجزت الأمانة العامة عدداً من الأنشطة الرامية إلى زيادة
 تعريف أطراف البروتوكول التكميلي بالهدف المتوخى منه وشروطه الأساسية ومساعدتها
 على التعرف عليه عن كثب، واستعراض التحديات والفرص المتعلقة بالتصديق عليه وتنفيذه.

جيم - متابعة مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة

١ - اليوم الدولي للسلامة البيولوجية

٩٢ - في إطار متابعة نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، الذي رحب فيه بعقد
 الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي باعتباره إطاراً هاماً للتشجيع على إشراك جميع أصحاب
 المصلحة في حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام، اضطلعت الأمانة العامة بعدد من
 أنشطة التوعية تمثل أهمها في فعاليات ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٤ التي أقيمت احتفالاً باليوم الدولي
 للتنوع البيولوجي. فعلى خلفية السنة الدولية للدول الجزرية الصغيرة النامية والمؤتمر الدولي
 الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، وقع الاختيار على موضوع "التنوع البيولوجي
 للجزر" موضوعاً لليوم الدولي لعام ٢٠١٤. وشارك حشد كبير في حدث خاص نظم في
 مقر الأمم المتحدة في ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٤، برئاسة الممثل الدائم لبالاو، واشتركت في
 رعايته مجموعة من الدول، منها بالاو وغرينادا وبابوا غينيا الجديدة وساموا وموريشيوس،
 وشارك فيه العديد من الممثلين الدائمين، ولا سيما من الدول الجزرية الصغيرة النامية،
 وممثلون آخرون رفيعو المستوى من كيانات الأمم المتحدة. وركزت المداولات التي جرت في
 هذه المناسبة على أهمية التنوع البيولوجي في الجزر في تحقيق التنمية المستدامة، وكانت هذه
 المداولات أيضاً فرصة لتسليط الضوء على الحاجة إلى تعزيز إدراج التنوع البيولوجي في
 المداولات المتعلقة بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وأهداف التنمية المستدامة. وقد أتاح هذا

الحدث أيضا الفرصة لإيصال رسائل إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة بمناسبة اليوم الدولي للتنوع البيولوجي.

٩٣ - وبمناسبة اليوم الدولي للتنوع البيولوجي، أقيمت في أكثر من ٧١ بلدا احتفالات وطنية بهذا اليوم الدولي أحيته ١٣ من المنظمات الدولية والمنظمات التابعة للأمم المتحدة لزيادة التعريف بالتنوع البيولوجي في الجزر. وقد تزامن اليوم الدولي مع تاريخ عقد حلقتي عمل في الفترة من ٢١ إلى ٢٤ أيار/مايو ٢٠١٤، في كينغداو، الصين: (أ) حلقة عمل إقليمية لشرق وجنوب شرق آسيا بشأن المدن والتنوع البيولوجي؛ و (ب) حلقة عمل إقليمية لشرق وجنوب شرق آسيا بشأن تسخير التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال التنوع البيولوجي لأغراض التنمية.

٢ - أهداف التنمية المستدامة

٩٤ - ساهمت الأمانة أيضا بفعالية في الأعمال التحضيرية التي استهلها فريق عمل منظومة الأمم المتحدة المعني بخطة التنمية للأمم المتحدة لما بعد عام ٢٠١٥ دعما لمداولات الدول الأعضاء في الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة، وذلك بغرض تعميم مراعاة التنوع البيولوجي عند النظر في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وأهداف التنمية المستدامة. ويشغل التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية حيزا بارزا في التقرير النهائي للفريق العامل المفتوح باب العضوية، وهو ما يقيم الدليل على الاعتراف المتزايد بأن التنوع البيولوجي عامل ضروري لتحقيق التنمية المستدامة. وهناك نوعان من الأهداف المقترحة ذات الصلة المباشرة بهدف التنوع البيولوجي، هما: الهدف ١٤ المتعلق بالبحر والمحيطات والسواحل، والهدف ١٥ المتعلق بالتنوع البيولوجي البري. وترد أيضا إشارات إلى التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية و/أو الموارد الطبيعية في العديد من الأهداف المقترحة، بما فيها الهدف ٢ المتعلق بالأمن الغذائي، والهدف ٦ المتعلق بالمياه والصرف الصحي، والهدف ١١ المتعلق بالمدن والمستوطنات البشرية. وتؤكد الصيغة الواردة في الجملة الافتتاحية أن حفظ الطبيعة والاستخدام المستدام والتقاسم المنصف للمنافع مسائل تقع في صميم عملية التنمية المستدامة. ويرد في الفقرة ٣ من الوثيقة الختامية للدورة الثالثة عشرة للفريق العامل أن القضاء على الفقر وتغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة وتشجيع أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية اللازمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وإدارتها هي الأهداف العامة المنشودة من التنمية المستدامة والشروط الأساسية لتحقيقها. ويتمثل أحد أهم الإنجازات التي تحققت في إدراج الهدف ١٥-٩: إدماج قيم النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي في عمليات التخطيط على الصعيدين الوطني والمحلي،

والعمليات الإنمائية، واستراتيجيات الحد من الفقر، والحسابات، بحلول عام ٢٠٢٠. وهذا هدف أساسي، لأنه يقيم صلة قوية بين التنوع البيولوجي والتنمية المستدامة والقضاء على الفقر.

٩٥ - ويضاف إلى ذلك أن النتائج التي خلص إليها الفريق العامل المفتوح باب العضوية تم مباشرة موضوع الدورة الثانية عشرة المقبلة لمؤتمر الأطراف، بما في ذلك جزؤها الرفيع المستوى، الذي سيتناول الموضوع المعنون "تسخير التنوع البيولوجي لأغراض التنمية المستدامة". ولإبراز الدور الأساسي للتنوع البيولوجي في تحقيق التنمية المستدامة، ستحتفل الاتفاقية باليوم الدولي للتنوع البيولوجي في ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٥ تحت شعار "تسخير التنوع البيولوجي لأغراض التنمية المستدامة".

دال - التقدم المحرز في تنفيذ الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي للفترة ٢٠١١-٢٠٢٠ وأهداف آيتشي المتعلقة بالتنوع البيولوجي، بما في ذلك الصعوبات التي صودفت في عملية التنفيذ

٩٦ - بناء على طلب الجمعية العامة في قرارها ٦٨/٢١٤، يرد في مرفق هذه الوثيقة تقييم موجز للتقدم المحرز في تنفيذ الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي للفترة ٢٠١١-٢٠٢٠ وأهداف آيتشي المتعلقة بالتنوع البيولوجي، بما في ذلك الصعوبات التي صودفت في عملية التنفيذ. وهو يستند إلى المعلومات الواردة في التقرير الوطني الخامس للأطراف في الاتفاقية (انظر الشكل الوارد في المرفق)، وإلى استعراض كل هدف من أهداف آيتشي المتعلقة بالتنوع البيولوجي في إطار الطبعة الرابعة من الدراسة الاستشرافية للتنوع البيولوجي في العالم. وترد معلومات أكثر تفصيلاً في الطبعة الرابعة التي ستصدر لدى انعقاد مؤتمر الأطراف وتكون متاحة على الرابط التالي: <https://www.cbd.int/gbo4>.

٩٧ - وعلى النحو الموجز في الطبعة الرابعة من الدراسة الاستشرافية للتنوع البيولوجي في العالم، أحرز تقدم كبير في تحقيق عدة عناصر من معظم أهداف آيتشي المتعلقة بالتنوع البيولوجي. غير أن التقدم المحرز لم يكن كافياً بصفة عامة لتحقيق الأهداف المحددة لعام ٢٠٢٠، ويلزم اتخاذ إجراءات إضافية لإبقاء الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي للفترة ٢٠١١-٢٠٢٠ على مسارها الصحيح. ومن الواضح أيضاً أن التقدم المحرز في تحقيق بعض الأهداف، ولا سيما تلك المتعلقة بمعالجة الأسباب الكامنة وراء فقدان التنوع البيولوجي، ووضع إطار عمل لتنفيذ أهداف آيتشي المتعلقة بالتنوع البيولوجي على الصعيد الوطني (الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي)، وتعبئة الموارد المالية سيكون له تأثير قوي بوجه خاص على تحقيق بقية أهداف آيتشي المتعلقة بالتنوع البيولوجي.

التحديات التي تعترض تنفيذ الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي للفترة ٢٠١١-٢٠٢٠ وأهداف آيتشي المتعلقة بالتنوع البيولوجي

٩٨ - قدم الفريق الرفيع المستوى للاتفاقية المعني بالتقييم العالمي للموارد اللازمة لتنفيذ الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي للفترة ٢٠١١-٢٠٢٠ تقييمه الأولي إلى الاجتماع الخامس للفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية لاستعراض تنفيذ الاتفاقية وإلى لجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة، وأبرز أن النفقات والإجراءات الرامية إلى تحقيق أهداف آيتشي المتعلقة بالتنوع البيولوجي بحلول عام ٢٠٢٠ ينبغي الاعتراف بها باعتبارها جزءاً من الاحتياجات الأوسع نطاقاً من الاستثمارات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي وقت سابق من عام ٢٠١٤، اختتمت الآلية المالية للاتفاقية - مرفق البيئة العالمية - بنجاح مفاوضات بشأن الفترة السادسة لتجديد الموارد (١ تموز/يوليه ٢٠١٤ حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨) وخصصت مبلغاً قدره ١,٢٩٦ بليون دولار لمجال التركيز المتعلق بالتنوع البيولوجي، ما يجعل التنوع البيولوجي أكبر مجال تركيز لمرفق البيئة العالمية.

٩٩ - وتمثل محدودية القدرات والموارد اللازمة لتنفيذ الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي للفترة ٢٠١١-٢٠٢٠ تحدياً كبيراً، لا سيما في البلدان النامية. ومن المتوقع أن تقدم زيادة التركيز على التعاون العلمي والتقني ومواصلة الاهتمام بتعبئة الموارد الدعم للبلدان في التصدي لهذه التحديات. وسوف يكون من الأهمية بمكان أن يقدم المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة الدعم من خلال تعميم مراعاة التنوع البيولوجي في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وفي أهداف التنمية المستدامة، وذلك من أجل توليد وكفالة استمرار الزخم اللازم لتنفيذ الخطة الاستراتيجية وأهداف آيتشي المتعلقة بالتنوع البيولوجي.

هاء - التوصيات

١٠٠ - قد ترغب الجمعية العامة، في دورتها التاسعة والستين، في أن تقوم، في جملة أمور، بما يلي:

(أ) تحيط علماً بالنتائج التي توصل إليها مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، المقرر عقده في بيونغ تشانغ، جمهورية كوريا، في الفترة من ٦ إلى ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، بما في ذلك استعراض منتصف المدة للتقدم المحرز في تنفيذ الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي للفترة ٢٠١١-٢٠٢٠ الذي يُضطلع به على أساس الطبعة الرابعة من الدراسة الاستشرافية للتنوع البيولوجي في العالم، وتشدد على الحاجة

إلى زيادة الأنشطة من أجل تحقيق أهداف آيتشي المتعلقة بالتنوع البيولوجي، وتدعو إلى تنفيذ نتائج المؤتمر؛

(ب) تطلب إلى جميع إدارات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وصناديقها وبرامجها ولجانها الإقليمية تقديم الدعم الكامل للخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي للفترة ٢٠١١-٢٠٢٠ وتنفيذها؛

(ج) تشجع الدول الأعضاء وجميع أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك إدارات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وصناديقها وبرامجها ولجانها الإقليمية، على المساهمة في عقد الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي (٢٠١١-٢٠٢٠)؛

(د) تحث الدول التي لم تصدق بعد على الاتفاقية أو تنضم إليها أن تفعل ذلك، مما يجعل المشاركة عالمية؛

(هـ) تحث الأطراف في الاتفاقية على التصديق على بروتوكول ناغويا بشأن الحصول على الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للفوائد الناشئة عن استخدامها أو الانضمام إليه في أقرب فرصة ممكنة؛

(و) تحث الأطراف في الاتفاقية التي لم تصدق بعد على بروتوكول كارتاخينا للسلامة البيولوجية أو تنضم إليه أن تفعل ذلك بأسرع ما يمكن؛

(ز) تحث الأطراف في بروتوكول كارتاخينا للسلامة البيولوجية على التصديق على بروتوكول ناغويا - كوالالمبور التكميلي بشأن المسؤولية والجبر التعويضي أو الانضمام إليه من أجل كفالة بدء نفاذه مبكراً؛

(ح) تؤكد على أهمية إدماج التنوع البيولوجي في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وتشير، في هذا السياق، إلى أهمية الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي للفترة ٢٠١١-٢٠٢٠.

المرفق

التقدم المحرز في تنفيذ أهداف آيتشي المتعلقة بالتنوع البيولوجي

يرد أدناه موجز للتقدم المحرز نحو تحقيق كل من الأهداف العشرين:

الهدف ١ - تشير الدلائل إلى حدوث زيادة في الوعي والفهم بشأن التنوع البيولوجي، إذ أبلغت البلدان عن إجراء حملات إعلامية، وإدراج هذه القضية في المناهج الدراسية، وغير ذلك من أنشطة التوعية. وتتوفر معلومات محدودة عن وعي الأفراد بشأن التدابير التي يمكنهم اتخاذها لحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه على نحو مستدام.

الهدف ٢ - أحرز تقدم هام في إدراج قيم التنوع البيولوجي في عمليات التخطيط والاستراتيجيات الرامية إلى الحد من الفقر، وإدماج رأس المال الطبيعي في الحسابات القومية. ولا يزال هناك تفاوت كبير بين البلدان، ولكن المبادرات الدولية، بما في ذلك مبادرة المحاسبة التجريبية للنظم الإيكولوجية التي تقودها الأمم المتحدة، تساعد على الحد من هذه الاختلافات.

الهدف ٣ - تواصل الحكومات تقديم إعانات مالية ضارة بالتنوع البيولوجي، لا سيما فيما يتصل بمصائد الأسماك. وتتحول الإعانات الزراعية بصورة متزايدة نحو الحوافز الإيجابية من أجل حفظ التنوع البيولوجي. وسوف تكون هناك حاجة إلى المزيد من الاهتمام والجهد المتعلقين بإلغاء الحوافز الضارة أو التخلص التدريجي منها أو إصلاحها لتحقيق هذا الهدف.

الهدف ٤ - في حين أن الموارد الطبيعية أصبحت تستخدم بكفاءة أكبر بكثير لإنتاج السلع والخدمات، فإن المستويات الإجمالية للاستهلاك التي ازدادت كثيرا تغطي على هذا التقدم، ومن غير المرجح أن يكون بالإمكان إبقاء النظم الإيكولوجية ضمن الحدود الإيكولوجية المأمونة بالنظر إلى أنماط الاستهلاك الحالية.

الهدف ٥ - جرى إبطاء وتيرة فقدان موائل الغابات في بعض المناطق إلى حد كبير. غير أن إزالة الغابات في العديد من المناطق المدارية في العالم لا تزال في ازدياد، والموائل من جميع الأنواع، بما في ذلك المروج الطبيعية والأراضي الرطبة وشبكات الأنهار، ما زالت مجزأة ومتدهورة.

الهدف ٦ - أُحرز بعض التقدم في إعادة بناء مصائد الأسماك، ويصنف الآن عدد متزايد من مصائد الأسماك بوصفها مستدامة. غير أن الإفراط في صيد الأسماك لا يزال يمثل مشكلة رئيسية، وممارسات الصيد غير السليمة تلحق الضرر بالموائل والأنواع غير المستهدفة.

الهدف ٧ - زيادة أنشطة الحراثة المصدّق على سلامة إدارتها، ولا سيما في المناطق الشمالية والمعتدلة، وزيادة اعتماد الممارسات الزراعية السليمة تعني إنتاجاً أكثر استدامة. غير أن الممارسات غير المستدامة في الزراعة وتربية الأحياء المائية والحراثة لا تزال تتسبب في تدهور بيئي كبير وفقدان التنوع البيولوجي.

الهدف ٨ - استقر تلوث المغذيات في أجزاء من أوروبا وأمريكا الشمالية، ولكنه من المتوقع أن يزداد في مناطق أخرى، وما زال يشكل خطراً كبيراً على التنوع البيولوجي المائي والبري. وتزايد أشكال التلوث الأخرى، مثل التلوث الناجم عن المواد الكيميائية ومبيدات الآفات واللدائن.

الهدف ٩ - تتخذ الحكومات خطوات على نحو متزايد للسيطرة والقضاء على الأنواع الدخيلة التوسعية. غير أن المعدل العام من الغزو، الذي يتسبب بقدر كبير من التكاليف الاقتصادية والإيكولوجية، لا يظهر أي مؤشر على التباطؤ. واتخذت تدابير وقائية في عدد محدود من البلدان.

الهدف ١٠ - يجري إدماج بعض المناطق المرجانية الشاسعة في المحميات البحرية. غير أن الضغوط المتعددة على الشعاب المرجانية، البرية أو الناجمة عن أنشطة بحرية، آخذة في الازدياد وينبغي معالجتها على وجه السرعة من أجل إحراز تقدم نحو تحقيق هذا الهدف.

الهدف ١١ - مع أخذ الالتزامات الحالية في الاعتبار، فإن الهدف المتمثل في حماية ١٧ في المائة من المساحات الأرضية بحلول عام ٢٠٢٠ من المرجح أن يتحقق على الصعيد العالمي، على الرغم من أن شبكات المناطق المحمية لا تزال غير تمثيلية والعديد من المواقع الحيوية بالنسبة للتنوع البيولوجي لا يحافظ عليها بصورة جيدة. كما أن الهدف المتمثل في حماية ١٠ في المائة من المناطق في طريقه إلى التحقيق في المناطق الساحلية، ولكن مناطق المحيطات المفتوحة والبحار العميقة لا تحظى بنفس القدر من الحماية. ولا يزال القصور في إدارة المناطق المحمية منتشراً على نطاق واسع.

الهدف ١٢ - على الرغم من التجارب الفردية الناجحة، فإن متوسط خطر التعرض للانقراض بالنسبة للطيور والثدييات والبرمائيات لا يظهر أي مؤشر على التناقص.

الهدف ١٣ - التنوع الوراثي للثروة الحيوانية المدججة آخذ في الاضمحلال، فأكثر من خمس السلالات معرض للانقراض، والأنواع البرية من نفس سلالات المحاصيل المدججة تواجه تهديد تجزئة الموائل وتغير المناخ بصورة متزايدة. وما زال يحرز تقدم كبير في حفظ الأنواع والأصناف خارج مواقعها.

الهدف ١٤ - وما زالت الموائل المهمة لخدمات النظم الإيكولوجية، مثل الأراضي الرطبة والغابات، تُفقد وتدهور، الأمر الذي يترتب عليه آثار بالنسبة للفتات الضعيفة بوجه خاص.

الهدف ١٥ - تجري عملية إصلاح لبعض النظم الإيكولوجية المستنفدة أو المتدهورة، لا سيما الأراضي الرطبة والغابات، وأحيانا على نطاق طموح جدا. وتعهدت العديد من البلدان والمنظمات والشركات بإصلاح مناطق شاسعة.

الهدف ١٦ - يدخل بروتوكول ناغويا بشأن الحصول على الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للفوائد الناشئة عن استخدامها حيز النفاذ في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، مما يتيح فرصا جديدة لتقاسم فوائد التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية على نطاق أوسع وبصورة أكثر إنصافا.

الهدف ١٧ - من المتوقع أن تكون الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية المحدثة للتنوع البيولوجي لمعظم الأطراف جاهزة بحلول عام ٢٠١٥، مما يساعد على ترجمة أهداف الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي للفترة ٢٠١١-٢٠٢٠ إلى إجراءات عمل وطنية.

الهدف ١٨ - المعارف التقليدية آخذة في الأفول، كما يشير إلى ذلك فقدان التنوع اللغوي ونزوح أعداد كبيرة من الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية إلى المناطق الحضرية، على الرغم من أن هذا الاتجاه انعكس في بعض الأماكن نتيجة للاهتمام المتزايد بالثقافات التقليدية وإشراك المجتمعات المحلية في إدارة المناطق المحمية.

الهدف ١٩ - يجري تبادل البيانات والمعلومات المتعلقة بالتنوع البيولوجي على نطاق أوسع بكثير من خلال المبادرات التي تعزز وتيسر الوصول المجاني والمفتوح إلى التسجيلات المرقمنة من مجموعات وملاحظات التاريخ الطبيعي، بسبل منها شبكات علوم للمواطنين؛ غير أنه لا يزال هناك الكثير من البيانات والمعلومات التي يتعذر الوصول إليها وتفتقر العديد من البلدان إلى القدرة على تعبئتها.

الهدف ٢٠ - على الرغم من وجود بعض الأدلة على التقدم المحرز في تعبئة الموارد المالية على الصعيد المحلي ومن خلال التحويلات المالية الدولية، وكذلك من خلال آليات مبتكرة، فإن التقدم المحرز غير كاف في الوقت الراهن لتحقيق الزيادة الكبيرة اللازمة.

يمثل الشكل أدناه تقييماً للتقدم المحرز نحو تحقيق أهداف آيتشي المتعلقة بالتنوع البيولوجي استناداً إلى المعلومات الواردة في التقرير الوطني الخامس لـ ٦٤ طرفاً^(١). وقيم ما يقرب من ٦٠ في المائة من التقارير الوطنية بشكل محدد التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف آيتشي المتعلقة بالتنوع البيولوجي. وفي هذه الحالات، طبق التقييم على مقياس موحد مؤلف من خمس نقاط. وفي الحالات الأخرى، استنتج التقييم من المعلومات الواردة في التقرير. ولم يتضمن عدد من التقارير معلومات تتيح إجراء تقييم للتقدم المحرز. وتمثل تلك الحالات في الشكل بعبارة "لا توجد معلومات".

(أ) يستند التقييم إلى المعلومات الواردة في تقارير الأطراف التالية: الاتحاد الأوروبي، إثيوبيا، أذربيجان، إسبانيا، أستراليا، إستونيا، إكوادور، ألبانيا، ألمانيا، أوغندا، إيطاليا، باكستان، بالاو، بلجيكا، بنن، بوروندي، البوسنة والهرسك، بولندا، تونغا، جزر سليمان، جمهورية تنزانيا المتحدة، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية مولدوفا، جنوب أفريقيا، الدانمرك، دومينيكا، رواندا، السنغال، السودان، السويد، سويسرا، الصومال، الصين، العراق، فرنسا، فنلندا، الكاميرون، كرواتيا، كندا، كوبا، كوت ديفوار، كوستاريكا، كولومبيا، الكونغو، ليبيريا، مالي، ماليزيا، مدغشقر، المغرب، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، منغوليا، موريتانيا، ميانمار، ناميبيا، ناورو، نيبال، النيجر، نيجيريا، نيوزيلندا، نيوي، الهند، هنغاريا، هولندا، اليابان. جميعها متاحة على الرابط التالي:

<http://www.cbd.int/nr5/default.shtml>

تقييم التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف آيتشي المتعلقة بالتنوع البيولوجي استنادا إلى المعلومات الواردة في التقرير الوطني الخامس

